المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ١٨ ابريل ٢٠٠٠

حوادث الطرق فى مصر.. وما هو الحل؟

مما لا شك فيه أن حوادث الطرق فى مصر أصبحت تشكل خطورة شديدة على حياة المواطنين وانتقلت هذه المخاطر من الطرق السريعة إلى داخل المدن فأصبحت الوفيات الكثيرة الناتجة عن هذه الحوادث شيئا عاديا نقرأه كل صباح فى الصحف دون أن تهتز لنا شعره أو تصيبنا صدمة وأصبحت هذه الحوادث التى تقتل وتصيب الآلاف كل عام فى مصر تحتل مكانا صغيرا فى صفحة الحوادث باستثناء حوادث يموت أو يصاب فيها شخصيات عامة معروفة أو يصحبها أحداث غير عادية.

محمد أبو الغار
استاذ بطب القاهرة

وواضح أن الحكومة مهتمة بمحاولة حل هذه المشكلة بدليل أنها أصدرت قانونا جديدا للمرور وبدأت فى تنفيذه ويعتمد هذا القانون على تغليظ العقوبات وعلى تجريم بعض الأفعال الخاصة بالقيادة والمرور والتى لم يكن يشملها القانون القديم كوضع حزام الأمان وغيره.

ومما لا شك فيه أن محاولات رجال المرور أسفر عنها زيادة أعداد المخالفات لتتعدى عشرات الآف كل شهر ولكن هل هذا القانون قادر على خفض معدلات الحوادث خاصة الرهيبة منها. وتكمن مشاكل المرور والحوادث فى عدة أسباب أولها وأهمها السرعة الفائقة وعدم احترام قواعد المرور ولم تقم الشرطة بعمل أى مجهود لمنع هذه الظاهرة فيمكنك وأنت تسير فى طريق كوبرى أكتوبر أن تشاهد كل دقيقة سيارة يركبها مهووس يقودها بسرعة تفوق المائة كيلو متر فى الساعة ويتحرك من اليمين لليسار مخالفا أبسط قواعد المرور ولم يحدث أبدا أن تصدى له ضابط أو شرطى مرور واذا القيت نظرة على المحاور الجديدة فسوف ترى نفس الشىء أما فى الطرق السريعة فحدث ولا حرج فالسيارات تسير بسرعات تفوق بمراحل السرعة القصوى وتخطى السيارة الأمامية يتم فى المنحنيات بدون النظر أو رؤية السيارات المعاكسة وأتوبيسات شركات النقل الحكومية والخاصة تسير بسرعة تتعدى المائة وعشرين كيلو مترا فى الساعة.

واذا حدث وأردت أن تخرج فى السادسة صباحا داخل القاهرة فتجد بعض السيارات يسير بسرعة رهيبة ليعبر شوارع كبيرة ويوميا تقع حوادث قاتلة فى هذه الأوقات. ويقتصر دور الشرطة فى معظم الأحيان على ايقاف بعض السيارات بعد أن تغلق الطريق جزئيا للبحث عن الرخص المخالفة لم أر فى حياتى شرطيا يقف على كوبرى أكتوبر ليعاقب صانعى الموت الحقيقيين وهم ينطلقون بأقصى سرعة. فهم يحضرون فقط عندما تحدث الكارثة وتقفز السيارة للجانب الآخر لتقتل أسرة فى سيارة صغيرة أو عندما تتعطل سيارة فيقومون بسحبها. وبعض الطرق فى مصر لها سمعة سيئة فى الحوادث كطريق الصعيد بين الجيزة والمنيا فكل شهر يقتل ويصاب المئات فى نفس المنطقة هل راقبت الشرطة الطريق، أما أنها تحضر فقط بعد وقوع المصيبة. أعتقد أن طريقة مراقبة السائقين بالوضع الحالى محدودة الفائدة ولابد من تغير جذرى فى طريق مراقبة الطرق.

وتأتى النقطة الثانية وهى عدم المعرفة بقواعد المرور بنسبة كبيرة من السائقين لا تعلم شيئا عن القواعد والأصول فهى أصلا لم تقرأ هذه القواعد ولم تنجح فى امتحانها وإنما أخذت الرخصة بعد امتحان من منازلهم.

والنقطة التالية هى عدم وجود قواعد الأمان ولا المحافظة على البيئة فى كثير من السيارات التى تجرى على شوارع مصر وقليل من السيارات بها أحزمة الأمان وقلة نادرة تستعملها والسيارات التى يصدر منها دخان يحجب الرؤية تماما تملأ شوارع القاهرة وتمر فى جميع الميادين الكبرى والتى يملأها ضباط المرور. وحتى لا نظلم رجال الشرطة ونلقى بكل اللوم عليهم وعلى نظام المرور فماذا يفعل رجل الشرطة فى سيارة فارهة عندما يوقفها رجل المرور فيقف ويصيح فى الشرطى (إنت مش عارف أنا مين) ويهتز الشرطى خوفا لأن هذا السائق المخالف قد يكون بالفعل شخصية ذات نفوذ فى الدولة فى وسعها أن تطيح بهذا الشرطى المسكين الذى حاول تطبيق القانون. وماذا يفعل رجل الشرطة فى سائق ينزل وينهال عليه بالضرب أو سيدة تنزل من السيارة وتوجه للشرطى سيلا من الشتائم النابية وفى النهاية لا يعاقب أحد ويجد الشرطى نفسه وقد أخطأ حين حاول أن يطبق القانون.

ومثل أخير فى القاهرة وفى أحد الميادين المجاورة لنادى الصيد يقام سباق ليلى يبدأ من منتصف الليل وقد ينتهى فى الصباح تسير فيه العربات بسرعات تفوق المائة والعشرين كيلو مترا فى الساعة ويحضر شباب المتسابقين صفائح مليئة بالرمال لرش الميدان بها قبل بدء السباق ويبدأ السباق ويلتف حول الحلبة مئات من الشباب المشجعين وعبثا حاولت الشرطة منع هذه المهزلة ونجحت فى ذلك عن طريق وضع قوات أمن بقيادة ضابط برتبة كبيرة ولكن بعد أن يغادر البوليس بدقائق يبدأ السباق مرة أخرى وخلال عامين كتبت الصحف مرارا عن هذه الكارثة المهينة لأمن مصر ولم يحدث أن سحبت رخص أحدهم أو حتى أخذ لقسم الشرطة لسؤاله عن تكدير الأمن العام للمواطنين والشرطة تقول صراحة إن هؤلاء الشباب لا يمكن محاسبتهم لأنهم أولاد ناس مهمين.

وأخيرا فان نزيف الحوادث لن يحل فقط بقانون جديد وإنما يحل بتطبيق أى قانون ويبدأ تطبيق القانون على المسئولين وعلى رأسهم عربات الشرطة وعربات المحافظة والحكومة. أما عربات السرفيس صاحبة النسبة الكبرى من الحوادث فيجب التشديد عليها ومراقبتها والتحقق من الشائعات التى تقول أن مالكها الأصلى لا يمكن أن يدفع غرامة أو أن يسمح بسحب رخصتها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية